الاستعمار البريطاني بموجب المعاهدة الاردنية ــ البريطانية »(١١٤)، وناشدت المذكرة « الدول العربيه الموءره التدخل لوضع حد لعبث الملكه الاردنيه بمصير عرب فلسطين وحقوقهم ومصالحهم » . وكان من الواضح انه قصد من تلك المذكره ان تكون تمهيدا لطرح المسأله في اجتماع اللجنه السياسيه للجامعة المقرر عقـده في ٢٠ اب نفسه . غير ان الامانه العامة للجامعه العربية لم توجه الدعوه الى حكومه عموم فلسطين لحضور الاجتماع على الرغم من ان هذه الحكومة « دكّرت » الامانة العامة للجامعة غير مره بحقها في ذلك واظهرت « دهشتها من عدم دعوتها »(١١٥). وقـد تكرر هـذا الامر عندما لم توجه الدعوه الى حكومة عموم فلسطين لحضور اجتماعات مجلـس جامعة الدول العربية في دورته الحاديه عشره في ١٩٤٩/١٠/١٧ ، فقد « اهملت دعوه حكومة عموم فلسطين مراعاة (شرق الاردن الذي أصر على عدم تمثيل فلسطين وعدم ضرورته ، وتمثيل وزارته لفلسطين »(١١٦). وقد ذكر ابو الهدى انه كان عازما على أن يبحث في هذه الدوره مسألة ضم فلسطين الى شرق الاردن بعد ان كان قد تفاهم على ذلك مع سوريا ولبنان والعراق ومصر . « وقد طلبت باصرار عدم اشتراك احد مـن حكومه عموم فلسطين او أي احد باسم فلسطين الى ان يبحث الموضوع بمجموعه . وقد انقضت الدورة ولم يشترك فيها احد من هؤلاء ، ولكنها انقضـت ايضا دون ان نتمكن من بحث هذا الموضوع لان لجنة خاصة الفت باسم لجنة فلسطين كان علينـا ان ننتظر درسها وتقريرها ولم يصل ذلك الا في اخر لحظه حيث امكـن بحث امـور مستعجلة اخرى وانقضت الدورة (١١٧). وكما حدث في صيف العـام نفسه احتجـت حكومة عموم فلسطين على عدم دعوتها لحضور المجلس واعتبرت « ان عدم اشتراك هذه الحكومة في مجلس الجامعة في دورته الحالية التي تبحث فيها قضية فلسطـين وتتخذ فيها قرارات حاسمة تهم الفلسطينيين قبل ان تهم سواهم وتعنيهم بالذات قبل ان تعني غيرهم ، سابقة خطيرة تضيع على عرب فلسطين حقهم الشرعي في بسـط رأيهم وقول كلمتهم في تقرير مصير بلادهم ، **وتؤيد بطريق مباشر وفي سياسة صريحة الامر الواقع الذي يمزق وحدة الوطن الفلسطيني** »(١١٨).

كان هناك صمت تواطئي اذن من جانب الدول العربية على الاجراءات التدريجيـة التي قام بها عبد الله في عملية الضم . وربما يجوز الاعتقاد بأن عدم بحث مجلـس الجامعة العربية في دورته الحادية عشرة هذه المسألة مواجهة على الرغم من تهيئـة الاجواء المناسبة باستبعاد ممثلي حكومة عموم فلسطين وتحويلها الى لجنة « لتقتلها بحثا وتمحيصا » كما جرت العادة ، هو من قبيل عدم التورط بمواقف معلنة لن تكون في كل الاحوال لمصلحة الدول العربية التي ستوافق على الضم علنا . ويقوي هـذا الاعتقاد ما اشار اليه ابو الهدى عن مقابلة تمت بينه وبين حسين سري باشا رئيس الحكومة المصرية في ١٩٤٩/١٠/١ فقد ابلغهم الاخير « انه لا يعتقد بامكان قيام دولة عربية مستقلة في فلسطين لان الاوضاع قد تغيرت والواقع لا يجعل ذلك مستطاعـا **وان من الضروري ارجاء اعلان هذا الرأي الى الوقت المناسب ، غير ان ذلك لا يمنع ان نعقد اتفاقا سريا بيننا لاعلانه وتنفيذه في الظرف المواتي** »(١١٩).

كان يمكن لهذا الصمت ان يستمر ما دامت اجراءات الضم تتم بصمت هي ايضا . غير ان نهاية العام ١٩٤٩ شهد اخر خطوات عملية الضم التي كـان يجب ان تختـتم « بالاجراء الدستوري » تعني الانتخابات النيابية التي لا يمكن الا ان تكون معلنـة . وقد ترافق ذلك مع عودة حزب الوفد الى الحكم في مصر نتيجة الانتخابات العامة التي حدثت في كانون الثاني ١٩٥٠ . وقد قاد الحزب لدى تسلمه السلطة حملة اعلاميـة عنيفة ضد عبد الله كجزء من سياسته العامة ضد السياسة البريطانية(١٢٠). وكـان